



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ الموافق ٢٠٠٩/٨/١١ برئاسة القاضي السيد مدحت المصمود وعضوية كل من السادة القضاة قساروق محمد الساسي و جعفر ناصر حسين و أكرم أحمد باهان و محمد صائب النقشبندى و عهود صباح التميمي و ميخائيل شمسون فس كوركييس و حسين عباس أبو أسثن و ساسي المصوري المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المميز / اسعد احمد عبد الستار / وكيله المحاميان قاسم الشريف
ومهدي العيسوي
المميز عليه / رئيس مجلس محافظة البصرة / إضافة لوظيفته

الإدعاء:

ادعى وكيل المدعي (المميز) لدى محكمة القضاء الإداري بأنه سبق أن فتح باب الترشيح لعضوية هيئة استعمار البصرة وقد تقدم المدعي للترشيح حسب الضوابط القانونية إلا أنه لوجئ بلسيغاده ، وتمت تسمية رئيس مجلس محافظة البصرة ومعاون المحافظ وعضوين في مجلس المحافظة إلى عضوية هيئة الاستعمار وحيث إن هذا الإجراء يتعارض مع قانون الاستعمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ (المادة / ٥ / البند ساساً) ، تقلم المدعي لدى السيد محافظ البصرة بعدد (٣٢٢٥) في ٢٨/١٠/٢٠٠٨ ولم يبت في التقلم رغم مضي المدة القانونية ، أقام المدعي هذه الدعوى بتاريخ ٢/١٢/٢٠٠٨ ونتيجة المرافعة الحضورية العظيمة قررت المحكمة بتاريخ ٢٩/١/٢٠٠٩ وبعد اضطرارة (٤٠/ق/٢٠٠٩) رد دعوى المدعي وتحمله المصروفات وأتعاب المحاماة ، طعن



المميز بالاحتة التمييزية المؤرخة ٢٠٠٩/٥/٢٨ طلبا نقضه للأسباب المبينة
فيها .

القرار:

لدى التفتيح والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي
مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر في
الحكم المميز تبين بانه غير صحيح ومخالف للقانون ، وذلك ان المدعي طلب في
عريضة دعواه الزام مجلس محافظة البصرة بتنفيذ مضمون كتاب محافظة البصرة
المرقم ٨٣٦٦ في ٢٠٠٨/٨/٢١ ، وابعاد الاعضاء المشمولين به وهم كل من
المدعي عليهما الاول (رئيس مجلس محافظة البصرة) والثاني (معاون محافظ
البصرة) واعضاء مجلس محافظة البصرة من الذين تمت تسميتهم اعضاء في
هيئة استثمار البصرة وترشيح ابداء حسب قانون الاستثمار من تطبيق عليهم
الشروط ولم يطلب الغاء الكتاب المشار اليه اتفاً كما ذهبت الي ذلك المحكمة في
قرارها المميز والذي قضت فيه برد الدعوى لعدم الاختصاص .. وحيث ان
المحكمة مقيدة بعريضة الدعوى (م ٤٥) من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة
١٩٦٩ المعدل) وان المدعي طلب تنفيذ الكتاب المذكور اتفاً ولم يطلب إلغاءه كما
سبق بيانه وان رئيس مجلس محافظة البصرة ممتنع عن تنفيذه عليه كان على
محكمة الموضوع واستناداً الى المادة ٧/ثانياً/هـ/٣ من قانون مجلس شورى
الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل التدخل في اساس الدعوى والنظر في طلبات
المدعي كما جاءت في عريضة دعواه دون تغيير موضوع الدعوى وبعد الانتهاء
من تحقيقاتها اصدار القرار المطعنى نتيجة ذلك ، وحيث ان المحكمة اصدرت



حكمتها العميل دون مراعاة ذلك مما اهل بصحته لذا قرر نقضه وإعادة النظر
الدعوى الى محكمتها لتسير فيها وفقاً للتسج المتقدم على ان يعطى رسم التمييز
تايماً للتنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/١١/٢٠ .

الرئيس
معدت المحمود

العضو
فاروق محمد السايدي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم احمد باني

العضو
محمد صائب الفلجدي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
مفاتيح شمشون
فيس كورنيس

العضو
حسين ابو الكهر

العضو
سامي الجمهوري